

المادة: قضايا بحثية

اعداد: الطالب: سطاتم شديد القثامي
الرقم الجامعي: 242000811
أستاذ المادة: د. هبه القصبي

الموضوع: دراسة نقدية لمكونات بحث منشور

No.10



الأسبوع: الخامس: دراسة نقدية لمكونات بحث منشور

Task No. 10

الطالب: سطاتم شديد القشامي

Chapter

01

دراسة نقدية لمكونات بحث منشور



قام الباحث باختيار بحث بعنوان " أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك " وهو بحث مقبول للنشر في مجلة الدراسات المالية والتجاري، المجلد (3)، العدد (31)، 2021، مصر ، من إعداد: آية عادل محمود عوض. يتكون البحث من 24 صفحة، ومنشور في الصفحات (370-394).

Chapter

01

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل نقدي معمق، انطلاقاً من فرضية أن قوة أي نموذج سببي في دراسات الإدارة لا تُقاس فقط بصلابة نتائجه الإحصائية، ولكن أيضاً بعمق تأصيله النظري، واتساقه البنوي بين المشكلة البحثية والفجوة المعرفية والفرضيات والمنهج المتبع في الدراسة. وبناءً على ذلك، يتناول الباحث في هذا العمل دراسة نقدية بحثية لمكونات هذا البحث، والمتمثلة في النقاط التالية :

عنوان البحث

العنوان يتميز بالوضوح المباشر، حيث يحدد العلاقة بين متغير مستقل وهو الشمول المالي ومتغير تابع وهو الأداء المالي. هذا يتيح للباحثين والمتخصصين فهم موضوع الدراسة منذ الوهلة الأولى. كما أن اختيار موضوع الشمول المالي يعكس قضية معاصرة ذات أهمية كبيرة في القطاع المصرفي، خاصة في الدول النامية التي تسعى لتعزيز الشمول المالي كأداة للتنمية الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، فإن تحديد المجال التطبيقي وهو "البنوك" يمنح الدراسة واقعية وارتباطاً مباشراً بالقطاع المالي، مما يزيد من جاذبيتها الأكاديمية والتطبيقية.

رغم وضوح العنوان، إلا أنه يعاني من بعض العمومية؛ إذ لم يحدد نوع البنوك (تجارية، استثمارية، إسلامية) أو نطاقها الجغرافي (محلي، إقليمي، دولي)، مما قد يضعف من دقة النتائج ويحد من إمكانية تعميمها. كذلك، لم يوضح العنوان المؤشرات المالية التي سيتم قياس الأداء من خلالها، مثل الربحية أو السيولة أو الكفاءة التشغيلية، مما يجعله فضفاضاً بعض الشيء. كما أن العنوان لم يُبرز الفجوة البحثية أو الجديد الذي ستقدمه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة، ولم يحدد الفترة الزمنية التي سيتم فيها قياس الأثر، وهو عنصر مهم في الدراسات المالية التي تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية عبر الزمن. بهذا الشكل، العنوان قوي من حيث وضوح العلاقة بين المتغيرات، لكنه يحتاج إلى مزيد من التحديد والدقة ليكون أكثر قوة من الناحية الأكاديمية.

ملخص البحث (ص 1)

الملخص يتميز بوضوح الهدف الأساسي للدراسة وهو التعرف على أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك، مع تحديد نطاق تطبيقي واضح وهو البنوك المصرية. كما يوضح أدوات التحليل المستخدمة مثل الإحصاء الوصفي (الحد الأقصى، الأدنى، الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) بالإضافة إلى تحليل الارتباط والانحدار، مما يعكس منهجية كمية منظمة. كذلك، الملخص يبرز النتيجة الرئيسية وهي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والأداء المالي، ويشرح بشكل تطبيقي كيف يؤدي الشمول المالي إلى تعزيز السيولة، زيادة الأرباح، وتحقيق الاستقرار المالي، وهو ما يربط النتائج النظرية بالواقع العملي ويعزز القيمة التطبيقية للدراسة.

رغم وضوح الملخص، إلا أنه يعاني من بعض القصور؛ إذ جاء مطولاً ومليئاً بالتفاصيل الإجرائية التي قد تُربك القارئ بدلاً من التركيز على أهم النتائج. كما أن صياغته يغلب عليها الطابع الوصفي أكثر من التحليلي، حيث لم يُبرز بشكل كافٍ حجم التأثير أو المؤشرات المالية المحددة التي تم قياسها. كذلك، لم يوضح الملخص الفجوة البحثية أو ما الجديد الذي يقدمه مقارنة بالدراسات السابقة، مما يقلل من قيمته العلمية. إضافة إلى ذلك، غابت الإشارة إلى حدود الدراسة أو القيود التي قد تؤثر على تعميم النتائج، وهو عنصر أساسي في الملخصات الأكاديمية. كان من الأفضل أن يُصاغ الملخص بشكل أكثر اختصاراً وتركيزاً على النتائج الرئيسية والإسهامات العلمية والتطبيقية.

مقدمة الدراسة (ص 2)

المقدمة تُظهر أهمية موضوع الشمول المالي بشكل واضح، حيث تربطه بالاستراتيجيات العالمية مثل أهداف الأمم المتحدة 2030، وتبرز دوره في تعزيز النمو الاقتصادي والتحول نحو الاقتصاد غير النقدي. كما أنها توضح الأساسيين الرئيسيين للشمول المالي: توسيع الوصول للخدمات المالية وزيادة استخدامها، وهو ما يمنح القارئ صورة شاملة عن المفهوم. كذلك، المقدمة تربط بين الشمول المالي والأداء المالي للبنوك، وتوضح أهمية الأداء المالي بالنسبة لأصحاب المصلحة (المودعين، الدائنين، الدولة، المساهمين)، مما يعكس إدراكاً لأهمية الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية. إضافة إلى ذلك، الاستناد إلى مراجع ودراسات سابقة (مثل Ben Moussa ، Sudipta Bose ، Kalunda Elizabeth) يعزز من مصداقية المقدمة ويمنحها بعداً علمياً.

رغم قوة المقدمة، إلا أنها تعاني من طول زائد وتكرار بعض الأفكار، مما قد يضعف من ترابطها ويجعلها أقل تركيزاً. كما أن اللغة المستخدمة يغلب عليها الطابع الوصفي العام أكثر من الطرح التحليلي النقدي، إذ تكتفي بسرد أهمية الشمول المالي دون إبراز الفجوة البحثية أو المشكلة العملية التي تستدعي الدراسة. كذلك، هناك انتقالات غير سلسة بين الأفكار، حيث يتم الانتقال من الحديث عن الشمول المالي عالمياً إلى الأداء المالي للبنوك دون ربط منطقي قوي. إضافة إلى ذلك، المقدمة لم تُبرز بشكل كافٍ التحديات أو المخاطر المرتبطة بالشمول المالي وتأثيرها على الأداء المالي، بل اكتفت بالإشارة العامة إلى المخاطر الائتمانية. كان من الأفضل أن تُصاغ المقدمة بشكل أكثر اختصاراً وتركيزاً، مع إبراز الفجوة البحثية بوضوح، وتوضيح ما الجديد الذي ستقدمه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة

مشكلة الدراسة (ص 3)

المشكلة البحثية المطروحة تُظهر بوضوح أهمية الشمول المالي كقضية اقتصادية ومالية معاصرة، حيث تربطه بالتحول نحو الاقتصاد غير النقدي، وزيادة كفاءة الخدمات المالية، وتحسين الأداء المالي للبنوك. كما أنها تربط بين الشمول المالي وأهداف التنمية الاقتصادية مثل تعزيز النمو، الحد من التهرب الضريبي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يعكس إدراكاً لأهمية الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية. كذلك، صياغة المشكلة تنتهي بسؤال بحثي محدد: "هل يؤثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك؟"، مما يمنح الدراسة إطاراً واضحاً للتحليل ويجعلها قابلة للاختبار باستخدام أدوات إحصائية مناسبة.

إلا أنها تعاني من العمومية والإطالة؛ إذ تم عرض الشمول المالي بشكل واسع جداً دون تحديد أبعاده أو المؤشرات المالية التي سيتم قياسها (مثل الربحية، السيولة، الكفاءة التشغيلية). كما أن النص يغلب عليه الطابع الوصفي أكثر من الطرح التحليلي، حيث يركز على مزايا الشمول المالي دون إبراز التحديات أو التناقضات في الدراسات السابقة التي تستدعي البحث. كذلك، لم يتم تحديد نطاق الدراسة بدقة (هل هي البنوك المصرية فقط أم البنوك بشكل عام؟)، مما قد يضعف من إمكانية تعميم النتائج. إضافة إلى ذلك، المشكلة لم تُبرز بوضوح الفجوة البحثية أو ما الجديد الذي ستقدمه مقارنة بالدراسات السابقة، وهو عنصر أساسي في صياغة مشكلة بحثية قوية. كان من الأفضل أن تُصاغ المشكلة بشكل أكثر تركيزاً واختصاراً، مع تحديد المتغيرات الفرعية بوضوح وربطها بالسؤال المحلي للبنوك

أسئلة البحث (ص 3)

السؤال يتميز بالوضوح والبساطة، حيث يحدد بشكل مباشر العلاقة بين متغير مستقل (تطبيق الشمول المالي) ومتغير تابع (الأداء المالي للبنوك). هذا الوضوح يجعل السؤال قابلاً للاختبار باستخدام أدوات إحصائية مثل تحليل الارتباط والانحدار، ويمنح الدراسة إطاراً محدداً يمكن البناء عليه. كما أن السؤال يعكس قضية بحثية معاصرة وواقعية، إذ يرتبط بقطاع حيوي وهو البنوك، ويطرح موضوعاً له أهمية عملية وأكاديمية كبيرة في ظل التوجه العالمي نحو تعزيز الشمول المالي. إضافة إلى ذلك، صياغة السؤال بصيغة استفهامية تساعد على توجيه البحث نحو اختبار فرضيات محددة، مما يعزز من منهجية الدراسة.

رغم وضوح السؤال، إلا أنه يعاني من العمومية؛ إذ لم يحدد نوع البنوك (تجارية، استثمارية، إسلامية) أو نطاقها الجغرافي (محلي، إقليمي، دولي)، مما قد يضعف من دقة النتائج ويحد من إمكانية تعميمها. كذلك، السؤال لم يوضح طبيعة الأداء المالي أو المؤشرات التي سيتم قياسها (مثل الربحية، السيولة، الكفاءة التشغيلية)، مما يجعله فضفاضاً بعض الشيء. إضافة إلى ذلك، السؤال لم يُبرز الفجوة البحثية أو ما الجديد الذي يسعى البحث إلى إضافته مقارنة بالدراسات السابقة، وهو عنصر أساسي في صياغة سؤال بحثي قوي. كان من الأفضل أن يُصاغ السؤال بشكل أكثر تحديداً، مثل: "ما أثر تطبيق الشمول المالي على مؤشرات الأداء المالي (الربحية والسيولة) في البنوك التجارية المصرية؟"

أهمية العلمية والعملية المعروضة تُظهر بوضوح أن موضوع الشمول المالي ليس مجرد قضية نظرية، بل له انعكاسات مباشرة على المجتمع والقطاع المصرفي. من ناحية العلمية، تم إبراز دور الشمول المالي في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية مثل خفض الفقر والبطالة، وزيادة معدلات الادخار، وخفض التعثر المالي، وهو ما رز من قيمة البحث الأكاديمية. كما أن الأهمية العلمية تربط بين الشمول المالي وتحسين الأداء المالي للبنوك، مما يمنح الدراسة بعداً تطبيقياً. أما من الناحية العملية، تم التركيز على استفادة البنوك والمحليين والمستثمرين والجهات الرقابية من نتائج البحث، وهو ما يعكس إدراكاً لأهمية الدراسة في دعم السياسات المصرفية والاقتصادية. هذا الربط بين النظرية والتطبيق يُعد نقطة قوة مهمة، حيث يوضح أن نتائج البحث يمكن أن تكون ذات فائدة مباشرة لصناع القرار والممارسين. غم وضوح الأهمية، إلا أنها تعاني من العمومية والإطالة؛ إذ تم عرض فوائد الشمول المالي بشكل واسع جداً دون تحديد كيف سيتم قياس هذه الفوائد أو ربطها مباشرة بنتاج الدراسة. كذلك، الأهمية العلمية لم تُبرز الفجوة البحثية أو ما الجديد الذي ستقدمه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة، مما يقلل من قيمتها الأكاديمية. إضافة إلى ك، الأهمية العملية جاءت أقرب إلى سرد عام لدور الشمول المالي في السياسات المصرفية دون توضيح كيف ستساعد نتائج البحث فعلياً البنوك أو الجهات الرقابية في اتخاذ قرارات محددة. كما أن صياغة بعض النقاط يغلب عليها الطابع الإنشائي أكثر من التحليل النقدي، مما يجعلها أقل إقناعاً للقارئ الأكاديمي. كان من الأفضل أن ساغ الأهمية بشكل أكثر تركيزاً، مع تحديد الإضافة العلمية الجديدة التي يقدمها البحث، والإجراءات العملية التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات المالية والرقابية.

أهداف الدراسة (ص 4)

أهداف المطروحة تتميز بالوضوح والبساطة، إذ تحدد بشكل مباشر الغاية الرئيسة من الدراسة وهي التعرف على أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك. التركيز يمنح الدراسة إطاراً محدداً ويجعلها قابلة للاختبار باستخدام أدوات إحصائية مناسبة. كما أن الهدف يرتبط بموضوع حديث وواقعي له أهمية عملية وأكاديمية كبيرة، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو تعزيز الشمول المالي كأداة للتنمية الاقتصادية وتحسين أداء المؤسسات المالية. وجود هدف محدد يساعد على توجيه البحث ونتاجات واضحة يمكن الاستفادة منها في السياسات المصرفية والاقتصادية.

غم وضوح الهدف، إلا أنه يعاني من العمومية والاختصار الشديد؛ إذ لم يحدد المؤشرات المالية التي سيتم قياس الأداء من خلالها (مثل الربحية، السيولة، الكفاءة التشغيلية)، مما يجعله فضفاضاً وغير قابل للقياس بدقة. كذلك، الهدف لم يُبرز الفجوة البحثية أو ما الجديد الذي يسعى البحث إلى إضافته مقارنة بالدراسات السابقة، وهو صر أساسي في صياغة أهداف بحثية قوية. إضافة إلى ذلك، الاختصار على هدف واحد يقلل من شمولية الدراسة، وكان من الأفضل صياغة مجموعة من الأهداف رعية التي تغطي أبعاد الشمول المالي المختلفة (الوصول للخدمات، استخدام الخدمات، التثقيف المالي) وربطها بمؤشرات الأداء المالي المتنوعة. بهذا الشكل، تصبح أهداف أكثر تحديداً وقابلية للتحقق، وتمنح الدراسة قيمة علمية وتطبيقية أكبر.

مات السابقة(ص 5)

الدراسات السابقة يُظهر تنوعًا ملحوظًا من حيث السياق الجغرافي (نيجيريا، كينيا، بنجلاديش) والموضوعات المرتبطة بالشمول المالي (الخدمات غير النقدية، الخدمات إنترنت، الخدمات عبر الهاتف المحمول، الإفصاح غير المالي). هذا التنوع يعزز من الإطار النظري للدراسة الحالية ويمنحها قاعدة معرفية واسعة. كما أن معظم الدراسات استخدمت مناهج كمية وأدوات إحصائية مثل الانحدار المتعدد، تحليل الارتباط، والانحدار الخطي، مما يعكس التزامًا بالمعايير العلمية ويعزز من مصداقية النتائج. تم قياس الأداء المالي بمؤشرات مختلفة مثل العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش صافي الفائدة (NIM)، وهو ما يثري المقارنة. يحسب أن العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي يمكن أن تُدرس من زوايا متعددة. إضافة إلى ذلك، بعض الدراسات أبرزت نتائج متباينة (إيجابية معنوية، إيجابية غير معنوية)، مما يوضح وجود جدل علمي يستحق البحث ويؤكد أهمية الدراسة الحالية في سد هذه الفجوة.

أهمية الدراسات السابقة، إلا أن عرضها جاء أقرب إلى الوصف الموجز للنتائج دون تحليل نقدي معمق يوضح أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينها. لم يتم إبراز بشكل كافٍ البحثية التي لم تُعالج بعد، أو ما الجديد الذي ستضيفه الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة. كذلك، بعض الدراسات ركزت على بيانات مختلفة تمامًا (مثل نيجيريا أو وهو ما قد يقلل من إمكانية المقارنة المباشرة مع البنوك المصرية، مما يضعف من قوة الاستدلال. إضافة إلى ذلك، هناك تكرار في بعض المحاور مثل أثر الخدمات الإلكترونية أو غير النقدية على الأداء المالي، دون توضيح كيف تختلف هذه الدراسات في منهجيتها أو نتائجها. كما أن النص لم يُبرز حدود هذه الدراسات (مثل حجم الفترة الزمنية، أو القيود المنهجية)، وهو عنصر أساسي لفهم مدى قوة النتائج. كان من الأفضل أن يُعرض نقد لهذه الدراسات من حيث منهجيتها، أدواتها، أو حدودها، وكيف ستسد الدراسة الحالية الثغرات القائمة وتضيف قيمة علمية جديدة.

مات الدراسة(ص 5)

الطريقة المطروحة واضحة ومباشرة، حيث تحدد العلاقة بين المتغير المستقل (تطبيق الشمول المالي) والمتغير التابع (الأداء المالي بالبنوك). هذا الوضوح يجعلها قابلة للاختبار. أدوات إحصائية مثل تحليل الارتباط والانحدار، وسمح الدراسة إطارًا محددًا يمكن البناء عليه. كما أن صياغة الفرضية بصيغة إحصائية ("توجد علاقة معنوية ذات إحصائية") تعكس التزامًا بالمنهج الكمي وتوجه البحث نحو نتائج قابلة للقياس والتحقق، وهو ما يعزز من مصداقية الدراسة.

وضوح الفرضية، إلا أنها تعاني من العمومية؛ إذ لم تحدد طبيعة العلاقة (هل هي إيجابية أم سلبية؟)، ولم تُبرز المؤشرات المالية التي سيتم قياس الأداء من خلالها (مثل السيولة، الكفاءة التشغيلية). كذلك، اقتصر الفرضية على صياغة واحدة عامة يقلل من شمولية الدراسة، وكان من الأفضل صياغة مجموعة من الفروض الفرعية التي تدرس أبعاد الشمول المالي (الوصول للخدمات، استخدام الخدمات، التثقيف المالي) ومؤشرات الأداء المالي المختلفة. إضافة إلى ذلك، الفرضية لم تُبرز الفجوة البحثية أو ما الذي تسعى الدراسة لاختباره مقارنة بالدراسات السابقة، مما يجعلها أقرب إلى إعادة اختبار علاقة عامة سبق تناولها. كان من الأفضل أن تُصاغ الفرضية بشكل أكثر

منهجية الدراسة (ص 20)

المنهجية أوضحت بشكل جيد الأدوات الإحصائية المستخدمة (الإحصاء الوصفي، تحليل الارتباط، تحليل الانحدار) عبر برنامج SPSS، وهو ما يعكس التزامًا بالمعايير الكمية المناسبة لطبيعة الدراسة. كما أن تقسيم العينة إلى بنوك تجارية حكومية وغير حكومية يتيح المقارنة بين فئات مختلفة من البنوك، مما يعزز من قوة التحليل. كذلك، الفترة الزمنية (2014-2019) مناسبة نسبيًا لدراسة أثر الشمول المالي على الأداء المالي، حيث تمنح الباحثة بيانات كافية لرصد التغيرات على مدى عدة سنوات. حجم العينة (16 بنكًا) وإن كان محدودًا، إلا أنه يغطي شريحة مهمة من القطاع المصرفي المصري، مما يمنح الدراسة ارتباطًا مباشرًا بالواقع المحلي.

رغم وضوح المنهجية، إلا أنها تعاني من بعض القصور. أولاً، حجم العينة (16 بنكًا فقط) يعتبر صغيرًا نسبيًا، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على القطاع المصرفي ككل. ثانيًا، لم يتم توضيح بشكل كافٍ كيفية اختيار البنوك (هل بطريقة عشوائية أم وفق معايير محددة؟)، مما قد يؤثر تساؤلات حول تمثيل العينة. ثالثًا، المنهجية لم تحدد بوضوح المؤشرات المالية المستخدمة لقياس الأداء المالي (مثل الربحية، السيولة، الكفاءة التشغيلية)، واكتفت بالإشارة العامة إلى الأداء المالي، وهو ما يقلل من دقة التحليل. رابعًا، لم يتم ذكر أي اختبارات إضافية للتحقق من صلاحية النموذج الإحصائي (مثل اختبار الملاءمة أو التحقق من الافتراضات الإحصائية)، مما قد يؤثر على قوة النتائج. وأخيرًا، تقسيم المشاهدات بين البنوك الحكومية وغير الحكومية لم يُفسر بشكل كافٍ، حيث ظهر عدم التوازن (72 مشاهدة للبنوك الحكومية مقابل 24 لغير الحكومية)، وهو ما قد يؤدي إلى تحيز في النتائج.

الخلاصة: المنهجية قوية من حيث استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة وتغطية فترة زمنية معقولة، لكنها تحتاج إلى مزيد من التحديد في اختيار العينة، توضيح مؤشرات الأداء المالي، ومعالجة مشكلة حجم العينة وعدم التوازن بين الفئات لضمان نتائج أكثر دقة وموثوقية.

مجتمع وعينة الدراسة (ص 20)

المجتمع والعينة تم تحديدهما بشكل واضح، حيث اقتصرَت الدراسة على البنوك التجارية المصرية خلال فترة زمنية محددة (2014-2019)، وهو ما يمنح البحث ارتباطًا مباشرًا بالواقع المحلي ويعزز من قيمته التطبيقية. كما أن تقسيم العينة إلى بنوك حكومية (4 بنوك) وغير حكومية (12 بنكًا) يتيح المقارنة بين فئات مختلفة من البنوك، مما يثري التحليل ويوفر إمكانية رصد الفروق في أثر الشمول المالي على الأداء المالي بين القطاعين. كذلك، استخدام بيانات سنوية على مدى ست سنوات (96 مشاهدة) يوفر قاعدة بيانات جيدة تسمح بتحليل الاتجاهات الزمنية والتغيرات في الأداء المالي.

م وضوح المجتمع والعينة، إلا أن هناك بعض القصور. أولاً، حجم العينة (16 بنكاً فقط) يعتبر محدوداً نسبياً مقارنة بحجم القطاع المصرفي المصري، مما قد يضعف من إمكانية تعميم النتائج. ثانياً، لم يتم ضيغ معايير اختيار هذه البنوك (هل تم اختيارها عشوائياً أم وفق معايير مثل حجم الأصول أو طبيعة الخدمات؟)، وهو ما قد يثير تساؤلات حول مدى تمثيل العينة للمجتمع الأصلي. ثالثاً، هناك عدم توازن في ربع المشاهدات بين البنوك الحكومية وغير الحكومية (72 مشاهدة مقابل 24)، مما قد يؤدي إلى تحيز في النتائج لصالح البنوك الحكومية. رابعاً، لم يتم ذكر ما إذا كانت الدراسة قد أخذت في الاعتبار تغيرات السياقية الأخرى (مثل حجم البنك، موقعه الجغرافي، أو طبيعة عملاته)، وهي عوامل قد تؤثر على العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي. وأخيراً، اقتصر الدراسة على فترة زمنية محددة (2014-2020) قد لا يعكس التطورات الحديثة في مجال الشمول المالي، خاصة مع التوسع الكبير في الخدمات الرقمية بعد هذه الفترة.

أساليب الإحصائية (20)

أساليب الإحصائية المستخدمة (الإحصاء الوصفي، تحليل الارتباط، تحليل الانحدار) مناسبة لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى اختبار العلاقة بين تطبيق الشمول المالي والأداء المالي للبنوك. استخدام برنامج SPSS يعكس التزاماً بالمعايير العلمية المتعارف عليها في البحوث الكمية، كما أن الجمع بين الإحصاء الوصفي والاختبارات الاستنتاجية يوفر صورة شاملة؛ حيث يصف البيانات أولاً ثم يختبر العلاقات بينها. ك، اختيار تحليل الانحدار يُعد مناسباً لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات، مما يعزز من قوة النتائج. مع ملاءمة الأساليب الإحصائية، إلا أن هناك بعض القصور. أولاً، لم يتم توضيح ما إذا كانت الباحثة قد تحققت من افتراضات الانحدار (مثل خطية العلاقة، استقلالية الأخطاء، تجانس التباين، وعدم وجود تعدد لابط خطي)، وهو أمر أساسي لضمان صحة النتائج. ثانياً، الاقتصار على تحليل الارتباط والانحدار قد يكون محدوداً؛ إذ لم يتم استخدام اختبارات إضافية مثل اختبار T أو ANOVA للمقارنة بين البنوك الحكومية وغير الحكومية، رغم أن العينة مقسمة إلى فئتين. ثالثاً، لم يتم ذكر ما إذا كانت الباحثة قد أجرت اختبارات ملاءمة النموذج (مثل معامل التحديد R^2 أو اختبار F)، مما يقلل من قوة الاستدلال. رابعاً، لم يتم ضيغ كيفية التعامل مع البيانات الزمنية (2014-2019)، وهل تم استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية أو مراعاة تأثير السنوات المختلفة على النتائج، وهو ما قد يؤثر على دقة التحليل. وأخيراً، لم يتم ذكر إجراءات للتحقق من صلاحية البيانات وجودتها (مثل معالجة القيم المفقودة أو المتطرفة)، مما قد يضعف من موثوقية النتائج.

ائج الدراسة (ص 21)

ائج أوضحت بشكل كمي مستوى تطبيق الشمول المالي في البنوك محل الدراسة، حيث تم عرض المتوسط الحسابي والقيم الدنيا والعليا، مما يعكس استخدام أدوات إحصائية مناسبة لتوصيف البيانات. كذلك، نتائج أبرزت وجود علاقة إيجابية ومعنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي والأداء المالي للبنوك، وهو ما يتسق مع الفرضية الرئيسية ويعزز من مصداقية التحليل. إضافة إلى ذلك، تم ربط النتائج راقع العملي من خلال تفسيرها بأن تعزيز التنقيف المالي وزيادة ثقة العملاء يؤدي إلى ارتفاع السيولة وتحسين الأداء المالي، وهو ما يمنح النتائج قيمة تطبيقية واضحة. مع وضوح النتائج، إلا أنها تعاني من بعض القصور. أولاً، عرض النتائج جاء أقرب إلى الوصف العام دون تقديم مؤشرات دقيقة للأداء المالي (مثل الربحية، العائد على الأصول، أو الكفاءة التشغيلية)، مما علها فضفاضة. ثانياً، لم يتم ذكر القيم الإحصائية التفصيلية مثل معامل الارتباط، قيمة R^2 ، أو مستوى الدلالة (p-value)، وهي عناصر أساسية لإثبات قوة العلاقة. ثالثاً، التفسير المقدم للنتائج يغلب عليه الطابع ششائي أكثر من التحليل العلمي، حيث تم التركيز على مزايا الشمول المالي دون إبراز حدود النتائج أو التحديات التي قد تواجه البنوك. رابعاً، لم يتم التطرق إلى الفروق بين البنوك الحكومية وغير الحكومية. مع أن العينة مقسمة إلى فئتين، وهو ما يُعد قصوراً في التحليل المقارن. وأخيراً، النتائج لم تُبرز ما إذا كانت هناك متغيرات وسيطة أو مؤثرة أخرى (مثل حجم البنك أو طبيعة عملاته) قد تفسر العلاقة، مما يقلل عمق التحليل.

الخاصة: النتائج قوية من حيث إثبات وجود علاقة معنوية بين الشمول المالي والأداء المالي، لكنها بحاجة إلى مزيد من التفصيل الكمي، إبراز المؤشرات المالية المحددة، وتوضيح الفرق بين فئات البنوك لضمان نتائج أكثر دقة وموثوقية.

المراجع
المراجع تظهر تنوعاً جيداً بين مصادر عربية وأجنبية، وتشمل دوريات علمية، رسائل جامعية، تقارير، ومصادر إلكترونية، مما يعكس محاولة الباحثة تغطية الموضوع من زوايا مختلفة. وجود مراجع حديثة نسبياً (2017-2019) يعزز من حداثة الدراسة ويربطها بالواقع المعاصر للشمول المالي. كما أن إدراج دراسات تطبيقية من دول مختلفة (نيجيريا، إندونيسيا، تونس، بنجلاديش) يثري الإطار النظري ويمنح الدراسة بعداً مقارناً دولياً. كذلك، الاعتماد على دوريات محكمة مثل International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management و Journal of Contemporary Accounting & Economics يعكس مصداقية أكاديمية قوية.

م التنوع، إلا أن هناك بعض القصور. أولاً، بعض المراجع العربية جاءت من صحف أو مواقع إلكترونية عامة (مثل بوابة الأهرام، الوفد)، وهي مصادر صحفية لا تُعد مراجعاً أكاديمياً قوياً، مما قد يضعف من القيمة العلمية. ثانياً، هناك اعتماد كبير على رسائل ماجستير غير منشورة، وهي مفيدة لكنها أقل وزناً من المقالات المحكمة أو الكتب الأكاديمية. يتم الالتزام بشكل كامل بمعايير التوثيق الأكاديمي (APA) أو (MLA)، حيث يظهر تفاوت في طريقة كتابة أسماء المؤلفين، السنوات، وأماكن النشر. رابعاً، بعض المراجع قديمة (2008، 2011)، وهو ما قد يقلل من حداثة الإطار النظري خاصة في موضوع سريع التطور مثل الشمول المالي. خامساً، لم يتم توضيح كيفية اختيار هذه المراجع أو إبراز القوة التي لم تغطها، مما يجعل القائمة أقرب إلى تجميع عام بدلاً من بناء نقدي للإطار النظري.

الخاصة: المراجع قوية من حيث التنوع بين مصادر عربية وأجنبية، لكنها بحاجة إلى مزيد من التدقيق في النوعية (التركيز على الدوريات المحكمة أكثر من الصحف)، الالتزام بمعايير التوثيق الأكاديمي، وتوضيح الفجوة البحثية التي لم تُغط بعد لتبرير الدراسة الحالية.



Thank You